كالناطقية للانسان ولما تقررت الملازمة عقلا بين الصفات المعنوية وبين
صفات المعاني في الشاهد بطريق التعليل او الشرطية او الحقيقة او الدلالة
العقلية وجب طرد تلك الملازمة شاهدا وغائبا اذ اللزوم العقلي لا يصح تخلفه
بوجه من الوجوه فاذا عرفت هذا فقوله في المقدمات القدرة الازلية يعني
القديمة وهي قدرة مولانا تبارك وتعالى لا القدرة الحادثة وهي قدرة الحيوانات
قوله يتاتى بها ايجاد كل ممكن واعدامه يعني يتيسر بها اخراج كل ممكن من العدم
الى الوجود واخراجه من الوجود الى العدم وقد مر في جملة العدم الطارئ
اثر للقدرة الازلية مباشرة على مذهب القاضي وهو الاصح في النظر لان المصحح
لتاثير القدرة الازلية ان قلنا هو الامكان مع الحدوث او الامكان بشرط الحدوث
او الحدوث فقط او الامكان فقط فذلك كله محقق ثابت للعدم الطارئ ولا
يلزم في اثر القدرة ان يكون وجوديا كما صار له امام الحرمين بل انما يلزم فيه
ان يكون متجددا حادثا كان ذلك التجدد وجوديا او عدميا وهذا هو الحق الذي
لا شك فيه والله اعلم وقد ذهب بعض المحققين الى ان العدم الممكن السابق
عن وجود الحوادث فيما لا يزال مقدور للباري تبارك وتعالى في العدم والوجود
الطارئين بمعنى انه في قبضة قدرته تعالى يتاتى منه جل وعلا ابقاؤه مهما ان
الله تعالى لم يجعل الوجود في مكانه واطلاق المقدورية بافراد هذا مستعمل
في اللغة والعرف ويقال الملك يقدر على الناس ولا يقدرون عليه بمعنى انه
يملك على سبيل المجاز تغيير بعض احوالهم كالاعزاز والاذلال او نحوهما فكذلك
اطلق على ذلك العدم الممكن انه مقدور لله تعالى لانه جل وعلا يصح انه
يملك ابقاءه وتغييره بما شاء وكيف شاء على الحقيقة لا على المجاز فحاصل
الجواب انه ليس مقدورا لله تعالى نظرا الى ان الحقيقة ليست بوجودية ولا
بها رية سوء ادب باطلاق ما يوهم عجزا جل وعلا وهذا الذي اختاره هذا

الامام

الامام هو الذي على ان يصح تعلق القدرة الازلية بالممكن الامكان فقط فكل
ممكن يصح هذا او وجود الكائن او عدم سابقا او لاحقا فهو مقدور للمولى
تبارك وتعالى ومقدوريته كلا حقيقة من هاذه الطرق بما يليق بها وهذا
القول هو اقرب للغة والعرف واسلم من سوء الادب وايهام النقص و
الله سبحانه اعلم وقوله في تعريف القدرة الازلية يتاتى بها ايجاد كل ممكن
يعني سواء كان جرما او عرضا مكتسبا للحيوان او غير مكتسب فيه
تنبيه على فساد مذهب القدرية الذين اخرجوا افعال الحيوانات الاختيا
رية عن تعلق قدرة الله تعالى وعلى فساد مذهب الطبائعيين الذين اسندوا
بعض الممكنات لقوى الطبائع العلوية والسفلية وقوله على وفق الارا
دة اشارة الى ان فعله تعالى للممكنات انما هو بطريق الاختيار لا بطريق اللزوم
كفعل العلة والطبيعة عند الفلاسفة والطبائعيين وقوله والارادة صفة
يتاتى بها تخصيص الممكن ببعض ما يجوز عليه يعني ان الممكنات لما كانت
نسبتها الى قدرته تعالى كلها على حد السواء فلو اختصت بوجود بعضها دون
بعض لزم العجز فاذا لا تخصيص بعض الممكنات بالوقوع دون مقابله
من جهة اخرى وليس الا صفة الارادة اذ لا يلزم نقص في قولنا اراد الله تعالى
وجود هذا الممكن ولم يرد وجود هذا الممكن بل اراد اعدامه بل ذلك دليل
على غاية الكمال فانه تعالى جل وعلا في الممكنات بمحض الارادة والاختيار
لا باعث له على ممكن منها ولا اكراه ولا اجبار كما قال تبارك وتعالى وربك يخلق
ما يشاء ويختار ولو قلت قدر الله تعالى على هذا الممكن ولم يقدر على مقابله
لكان فاسدا لما فيه من لزوم نقيصة العجز واما سائر الصفات كالعلم و
الكلام والسمع والبصر فلا يصح التخصيص بها لان التخصيص تاثير وهاذه
الصفات ليست مؤثرة في متعلقاتها واشار بالعموم في قوله الممكن

الاخر

Copyright © King Saud University